

30 يناير 2018

في وسط تراجع ثقة الجمهور في الحكومة وازدياد عدم المساواة، يتباطأ التقدم نحو شفافية الموازنة العامة لأول مرة خلال عشر سنوات

يوضح مسح الموازنة المفتوحة لعام 2017 فشل 89 دولة من أصل 115 في إتاحة المعلومات الكافية عن الموازنة للجمهور؛ وتقول شراكة الموازنة الدولية أن هذا الفشل يضعف قدرة المواطنين في جميع أنحاء العالم على محاسبة حكوماتهم عن مسؤولياتها في إدارة الأموال العامة.

واشنطن العاصمة -تتيح العديد من الحكومات حول العالم معلومات قليلة عن كيفية جمع وإنفاق الأموال العامة، وفقاً لنتائج مسح الموازنة المفتوحة لعام 2017 (OBS)، الذي أجرته شراكة الموازنة الدولية (IBP).

بعد 10 سنوات من التقدم المستمر في الدول، تقول شراكة الموازنة الدولية أن مسح الموازنة المفتوحة لعام 2017 أظهر تراجعاً متوسطاً في متوسط درجات شفافية الموازنة العالمية، من 45 في عام 2015 إلى 43 في عام 2017 لـ 102 دولة التي تم مسحها في الجولتين (الدرجات من أصل 100). ويعد ذلك تناقضاً كبيراً مع متوسط الزيادة بحوالي نقطتين موثقتين بين الدول المماثلة التي تمت مقارنتها في كل جولة خاصة بالمشح بين 2008 و2015. ويعد التراجع في مكاسب الشفافية مثبتاً خاصة مع العلم أن حوالي ثلاثة أرباع الدول التي تم تقييمها لا تنشر معلومات الموازنة الكافية (61 درجة أو أكثر).

ومنذ أن بدأ في 2006، كان مسح الموازنة المفتوحة هو التقييم الوحيد المستقل لمحاو مساءلة الموازنة العامة الثلاث: الشفافية والرقابة ومشاركة الجمهور. الجولة السادسة من هذا التقييم الذي يعقد كل عامين، قام مسح 2017 بتقييم 115 دولة عبر ست قارات، وإضافة 13 دولة جديدة إلى المسح منذ آخر جولة في 2015.

وارين كرافتشيك، المدير التنفيذي لشراكة الموازنة الدولية، قال، "إن التراجع في شفافية الموازنة مقلق نوعاً ما أمام الخلفية العالمية لازدياد عدم المساواة، والقيود على الإعلام والحرية المدنية، ومضعف للثقة بين المواطنين وحكوماتهم."

ويقول كرافتشيك "المواطنون في كل دول العالم لديهم الحق في معرفة كيفية جمع الحكومة للأموال العامة وإنفاقها." "ينبغي أيضاً أن يحصل المواطنين على فرص للمشاركة في صنع الموازنة والرقابة عليها، مما يؤدي إلى المزيد من الموازنات العادلة والإنفاق الفعال. فشل معظم الحكومات في مشاركة العامة في صنع القرار أو في شرح الخطط والموازنات الخاصة بها يضعف الثقة والديمقراطية."

التراجع في شفافية الموازنة كان مأساوياً في جنوب صحراء إفريقيا، حيث كان انخفاض متوسط معدل شفافية الموازنة في حدود 11 نقطة بين عامي 2015 و2017. مرت مناطق أخرى بزيادات صغيرة أو تراجعات صغيرة في درجاتها، باستثناء آسيا، حيث ارتفع معدل الدرجات بشكل ملحوظ. حصلت بعض الدول على مكاسب ملحوظة في الشفافية منذ دخولهم المسح لأول مرة، بما فيها جورجيا والأردن والمكسيك والسنغال.

أظهر أيضاً مسح الموازنة المفتوحة لعام 2017 أن معظم الدول فشلت في توفير الفرص الجادة للعامة للمشاركة في عملية الموازنة - لإبلاغ القرارات عن كيفية جمع الحكومة وتخصيصها للأموال وفي تحميل الحكومة مسؤولية تنفيذ هذه القرارات. لم تقم أي دولة من الدول التي تم مسحها والتي يبلغ عددها 115 بتوفير فرص مشاركة تعد كافية (61 درجة أو أعلى). متوسط الدرجات العالمي 12 من أصل 100 درجة، مع 111 دولة حصلت على درجات ضعيفة (أقل من 41). بدون فرص لمشاركة المواطنين الفعالة - وخاصة المواطنين من المجموعات الضعيفة والمهمشة - فإن أنظمة الموازنة قد تخدم فقط مصالح النخبة القوية.

بالإضافة إلى تقييم الشفافية والمشاركة، قام المسح أيضاً بتقييم دور مؤسسات الرقابة الرسمية، مثل أجهزة الرقابة العليا (SAIs) والسلطات التشريعية. ووجد المسح أن السلطات التشريعية لـ 32 دولة فقط (28%) لديها ممارسات رقابة كافية، و47

بيان صحفي

دولة (41%) لديها ممارسات رقابة محدودة، و36 دولة (31%) لديها ممارسات رقابة ضعيفة. وبالمقارنة، وجد أنه في 75 دولة من أصل 115 (65%) تتوفر الشروط الأساسية لأجهزة الرقابة العليا لتوفير رقابة كافية. أجهزة الرقابة العليا الممولة جيداً والمستقلة مهمة جداً لتخطيط وتنفيذ الموازنة جيداً.

والأخبار ليست كلها سيئة في هذه الجولة. كان هناك عدة تقدمات نحو المزيد من الموازنات المفتوحة. وبينما قل عدد وثائق الموازنة المتاحة للعام في هذه الجولة من المسح مقارنةً بعام 2015، إلا أن الوثائق التي تم نشرها احتوت على معلومات أكثر من ذي قبل. وبالرغم من تراجع الشفافية العالمية منذ عام 2015، إلا أن مستوى الشفافية في 2017 يظل أعلى مما كان عليه منذ عشر سنوات.

يقول كرافتشيك "درجات الشفافية في هذه الجولة من المسح أظهرت أن أي حكومة بغض النظر عن المنطقة أو الثقافة يمكنها أن تمارس الشفافية". يمكن للغالبية العظمى من الدول في العالم أن تحسن الشفافية بسرعة من خلال إتاحة الوثائق التي تنتجها بالفعل للعام. معظم الدول التي تنتج وثائق لا تقوم بنشرها على مواقع الويب الرسمية الخاصة بها، تنشر بالفعل وثائق أخرى عبر الإنترنت، وتستطيع فعل ذلك بسهولة لجميع الوثائق."

للاطلاع على التقرير الكامل وللحصول على موارد أخرى، مثل النتائج الخاصة بكل دولة على حدة، يرجى زيارة www.openbudgetsurvey.org

-30-

تتعاون [شراكة الموازنة الدولية](#) مع منظمات المجتمع المدني حول العالم لتحليل ومراقبة والتأثير في عمليات الموازنة الخاصة بالحكومة، والمؤسسات والنتائج. وهدف شراكة الموازنة الدولية يتمثل في جعل أنظمة الموازنة أكثر شفافية مع إخضاعها للمحاسبة من خلال العامة من أجل تحسين الحوكمة ومكافحة الفقر. توفر مؤسسة فورد ومؤسسات المجتمع المفتوح ومؤسسة فلورا وويليام والإدارة البريطانية للتنمية الدولية والوزارة الفرنسية للشؤون الخارجية والتنمية الدولية واليونيسيف التمويل لمبادرة الموازنة المفتوحة في شراكة الموازنة الدولية.